

شنتها قوات الجيش والبوليس على ابناء الطائفة العربية الدرزية ، تثبت ان هناك ضرورة منحة للاخذ بعين الاعتبار رفض الشبان الدرور خدمة سبياً. - الاحتملال والتميز لاسباب تتعسق بالضمير . ولذلك فاننا نطالب بادراج هذا الموضوع على جدول اعمال الكنيسة لالغاء التجنيد الاجباري المفروض على ابناء هذه الطائفة العربية وتحويله الى خدمة اختيارية » (المصدر نفسه) . كما تقدم النائبان توفيق طوبي وحنا مويس « بثلاثة استجوابات الى وزيرى الداخلية والمدافع الاسرائيليين حول مطاردة الشباب الدرور ودخول الشرطة الى البيوت دون اوامر من المحكمة . ومعاملة سلطات السجن العسكري للشيخ مفيد ابو ايمن واهانتة والمس بمشاعره الدينية ، اذ اجبروه ان يخلع لباسه الديني ولفته ووضعها مع الحذاء في كيس واحد » (المصدر نفسه) .

غير ان سلطات الجيش والبوليس امعنت في المقابل « في تكثيف حملتها وتوسيعها ، حيث قامت « على مدار عشرة ايام متواصلة بحملات اعتقال وارهاب موسعة ومركزة في القرى العربية الدرزية لاكره مئات الشبان من رافضي التجنيد الاجباري على الخدمة » ، وتجري هذه الحملات الارهابية في «ساعات الليل المتأخرة في جو من الاستفزاز والتخويف في الشوارع العامة وداخل البيوت، وكذلك باطلاق الشتائم واستعمال المضرب » (الاتحاد ، ١٩٧٨/٧/٣٠) .

مما دفع النائب طوبي لان يتقدم « بطلب مستعجل الى رئاسة الكنيسة لتدرج على جدول اعمالها موضوع هذه الاعتداءات (المصدر نفسه) . كما واثارت هذه الحملات « موجات عارمة من الضغط

والاستنكار بين ابناء الطائفة الدرزية » (الاتحاد ، ١٩٧٨/٧/٢٨) . واعلن عشرات الشباب الدرور على اثرها انهم « توجهوا الى المحكمة الشرعية مطالبين بتسجيلهم كعرب مسلمين للتخلص من التجنيد » (المصدر نفسه) . اذ ان السلطات الاسرائيلية كانت قد اعلنت في عام ١٩٥٧ اعترافها بالدرور « كطائفة دينية مستقلة » (الوقائع الاسرائيلية ، مجموعة الانظمة ٢٩٥ ، ١٩٥٧/٤/٢١ ، ص ١٢٨) ومن ثم تسجيل كلمة «درزي» بدلا من « عربي » في بند « القومية » في بطاقات الهوية الاسرائيلية وباقي المستندات الرسمية . وفي مقابلة مع الشاب الدرزي صالح سلمان ، احد الراضين للتجنيد الاجباري كانت قد اجرتها معه جريدة «عل همشمار» الميامية في ١٩٧٨/٧/٢١ في معرض التحقيق الصحافي الذي اجرته في ملحقها الاسبوعي عن شبان قرية يركا الدرزية الذين طالبوا بتسجيلهم « مسلمون » فسي وزارة الداخلية ، قال صالح سلمان : « انسا عربي فلسطيني قوميا ، ومسلم انتمى الى المذهب الدرزي دينيا » وكعربي مسلم ، فانني لست على استعداد ان احمل السلاح واقاتل ابناء شعبي العرب الذين خلف الصدود ، وكذلك فانني لست على استعداد ان انفذ الاوامر لضرب ابناء شعبي داخل الحدود ، كما حدث في يوم الارض وفي مجد الكروم » (عل همشمار ، حوتام ، ١٩٧٨/٧/٢٨ والاتحاد ، ١٩٧٨/٧/٢١) .

واضاف صالح سلمان : « الدرور فسي نظري هم مذهب من مذاهب الاسلام ، وما فعلته جاء ليؤكد هذه النظرية وليضع حدا لمحاولات طمس هويتهم كمسلمين وعرب . والدوافع قومية وضميرية وذاتية ولاتراجع عن هذا القرار ، ولا يستطيع احد غيري

شنتها قوات الجيش والبوليس على ابناء الطائفة العربية الدرزية ، تثبت ان هناك ضرورة منحة للاخذ بعين الاعتبار رفض الشبان الدرور خدمة سبياً. - الاحتملال والتميز لاسباب تتعسق بالضمير . ولذلك فاننا نطالب بادراج هذا الموضوع على جدول اعمال الكنيسة لالغاء التجنيد الاجباري المفروض على ابناء هذه الطائفة العربية وتحويله الى خدمة اختيارية » (المصدر نفسه) . كما تقدم النائبان توفيق طوبي وحنا مويس « بثلاثة استجوابات الى وزيرى الداخلية والمدافع الاسرائيليين حول مطاردة الشباب الدرور ودخول الشرطة الى البيوت دون اوامر من المحكمة . ومعاملة سلطات السجن العسكري للشيخ مفيد ابو ايمن واهانتة والمس بمشاعره الدينية ، اذ اجبروه ان يخلع لباسه الديني ولفته ووضعها مع الحذاء في كيس واحد » (المصدر نفسه) .

غير ان سلطات الجيش والبوليس امعنت في المقابل « في تكثيف حملتها وتوسيعها ، حيث قامت « على مدار عشرة ايام متواصلة بحملات اعتقال وارهاب موسعة ومركزة في القرى العربية الدرزية لاكره مئات الشبان من رافضي التجنيد الاجباري على الخدمة » ، وتجري هذه الحملات الارهابية في «ساعات الليل المتأخرة في جو من الاستفزاز والتخويف في الشوارع العامة وداخل البيوت، وكذلك باطلاق الشتائم واستعمال المضرب » (الاتحاد ، ١٩٧٨/٧/٣٠) .

مما دفع النائب طوبي لان يتقدم « بطلب مستعجل الى رئاسة الكنيسة لتدرج على جدول اعمالها موضوع هذه الاعتداءات (المصدر نفسه) . كما واثارت هذه الحملات « موجات عارمة من الضغط